

إما الآن أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية مُتفاوِض عليها لسورية

I. نظرة عامة

الطبيعية في البلاد. قد لا يسقط النظام، لكنه سيصبح ظلماً لنفسه، مجموعة من الميليشيات تقاتل في حرب أهلية. اليوم، لا يزال النظام يتمتع بتفوق عسكري كبير على المعارضة (وهو انعكاس لاحتكاره للأسلحة الثقيلة ولمخزون ما يزال كبيراً من الجنود، والمسؤولين الأمنيين والعملاء المدنيين) وقد نجح إلى حد كبير سواء في احتواء الاحتجاجات السلمية أو في مقاومة الجماعات المسلحة. إلا أنه لم يتمكن من تحقيق تقدم مستدام في أي مكان من البلاد. إن سلوكه على الأرض – بما في ذلك الاستعمال المفرط للقوة من قبل الجيش النظامي، والسلوك الطائفي للأجهزة الأمنية، واللجوء المستمر إلى العملاء المدنيين، والمعاملة الرهيبة للمعتقلين والعقاب غير التمييزي لشرائح كاملة من السكان – ينفي حتى أبسط أشكال السلوك الطبيعي.

إذا مُنح النظام ما يكفي من الوقت، فإنه قد يكون قادراً على تدمير النسيج الحضري والاجتماعي لأحياء بكاملها، كما يبدو أنه فعل في أجزاء من حمص. إلا أن ذلك سيلهب الاحتجاجات والمقاومة المسلحة في أمكنة أخرى.

سياسياً، عبأ النظام قاعدته الشعبية التي تضيق باستمرار رغم أنها ما تزال كبيرة؛ وفاقم واستغل مخاوف الأقلية العلوية؛ لكنه أحجم عن التواصل الجدي الذي يمكن أن يجتذب أعداداً متزايدة من السوريين الذين يهولهم القمع الوحشي واسع النطاق. ومن وجهة نظر أكثر أعضاء المعارضة براغماتية، فإن الحوار الذي يقترحه النظام سيكون تمريناً عقيماً مصمماً لشرعة إصلاحاته الأحادية والمحدودة المعدة منذ وقت طويل. وقد شكّل الاستفتاء على الدستور في 26 شباط/فبراير مثالاً على ذلك فقد لأمس القضايا الأقل أهمية (مكانة حزب البعث، الذي أصبح أصلاً مجرد قشرة جوفاء) وتجاهل المسائل الأكثر أهمية (البنية الطائفية للأجهزة الأمنية وأدائها المخزي، وطبيعة القيادة في البلد). النقطة الثانية جوهرية وحاسمة: يتمتع الرئيس الأسد بدعم كبير لكن، وبتصرفه كقائد لأحد المعسكرين المصم على سحق المعسكر الآخر، فقد خسر أي ادعاء بالشرعية على مستوى البلاد.

III. أصوات دولية غير متناغمة

في مواجهة أعداد القتلى المتزايدة والمأزق السياسي، فإن اللاعبين الخارجيين كانوا غير فعالين في أحسن الأحوال، وصبوا الزيت على النار في أسوأها. لقد اختار العديد من هؤلاء اللاعبين النظر إلى الأزمة بشكل أساسي من منظور الرهانات الإستراتيجية الإقليمية – من يربح ومن يخسر في حال انهيار النظام – ولم يفعلوا شيئاً للدفع باحتمالات التوصل إلى عملية انتقالية متفاوِض عليها.

مع مرور عام على الانتفاضة السورية، وصلت مستويات الموت والدمار إلى درجات مرتفعة. رغم ذلك، فإن اللاعبين الخارجيين – سواء كانوا من حلفاء النظام أو من خصومه – ما يزالون متمسكين بسلوك يخاطر بمفاقمة وضع مرعب أصلاً. الاستقطاب الدولي المتزايد يُعطي النظام فضاءً سياسياً للمحافظة على مقاربة – وهي خليط من إصلاحات محدودة وتصعيد للقمع – محكوم عليها بالفشل على المدى البعيد؛ ويضمن العسكرية الكاملة للمعارضة، مما يمكن أن يُفضي إلى حرب أهلية شاملة؛ ويرفع الرهانات على حرب إقليمية بالوكالة يمكن أن تتسبب في اشتعال خطير للأحداث. يمكن المجادلة بأن تعيين كوفي عنان كمبعوث خاص للأمم المتحدة والجامعة العربية يوفر فرصة لإنقاذ الاحتمالات المتلاشبة لعملية انتقالية متفاوِض عليها. لا ينبغي تبديد هذه الفرصة. ولتحقيق ذلك، يجب على روسيا والأخريين أن يفهموا أنه ما لم يتم، بسرعة، إحياء مسار سياسي يحظى بالمصداقية، فإن المسار العسكري المتصاعد وحده الذي سيبقى، مع تداعيات خطيرة على الجميع.

يكن أمل عنان الوحيد في الحصول على الدعم الدولي، وخصوصاً الدعم الروسي لخطة تحقق ما يلي:

- تتضمن انتقالاً مبكراً للسلطة يحافظ على سلامة المؤسسات الرئيسية للدولة؛
- تضمن إعادة هيكلة تدريجية لكن شاملة للأجهزة الأمنية؛
- تؤسس لعملية انتقالية للنظام القضائي والمصالحة الوطنية تُطمئن مجموعات كبيرة من السوريين الذين يربحهم الاحتمال المزدوج للتغيير المصحوب بالاضطرابات وتسوية الحسابات عن طريق العنف.

لا شك في أن مثل هذا المقترح سيتعرض للانتقاد من قبل النظام والمعارضة على حدٍ سواء. لكنه سيلقى ترحيباً من قبل العديد من السوريين – بمن فيهم مسؤولين في الدولة – الذين يتوقون لبدائل للخيارين الوحيدين المطروحين حالياً والمتمثلين إما في المحافظة على الأسرة الحاكمة بأي ثمن أو الإطاحة بالنظام مهما كانت التبعات.

II. الطريق المسدود أمام النظام

حتى لو استطاع النظام البقاء لبعض الوقت، فقد أصبح من المستحيل عملياً رؤية كيف بوسعه الانتصار في النهاية أو استعادة الحياة

على قبول هذه الإصلاحات. لم تكن الحصيلة مفاجئة؛ فقد تشجع النظام أكثر؛ وباتت المعارضة على الأرض أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن الصراع المسلح الشامل هو السبيل الوحيد إلى الأمام؛ وتعهدت بلدان مثل قطر والسعودية بتقديم دعمهم الكامل لهذا الجهد.

إن الأثر الإجمالي لهذا التناحر في الرؤى الدولية كان إقناع القيادة السورية بأنها ليست بحاجة لتغيير شيء. فقد أثبت حلفاؤها أنهم أهل للثقة، حتى عندما فعل أعداؤها ما يكفي لإثبات نظريات المؤامرة التي يدعيها النظام لكن ليس ما يكفي - حتى الآن - لتشكيل تهديد جدي. في المقابل، فقد مكّن هذا القيادة من الاستمرار في إنكارها، متناسية فيما يبدو عمق الأزمة التي هي غير قادرة أو مستعدة لحلها.

المسؤولون والمحللون الغربيون المحبطون جراء الافتقار إلى خيار سياسي قابل للحياة طرحوا سلسلة من الأفكار غير الناضجة غالباً، من اقتراح إطلاق هجمات عسكرية مباشرة مروراً بتأسيس مناطق آمنة، إلى الممرات الإنسانية أو ما يُسمى المناطق الخالية من القتل. كل هذه الأفكار تتطلب شكلاً من أشكال التدخل العسكري الخارجي من قبل أعداء النظام وهو ما سيكتف على الأرجح انخراط حلفائه. حتى لو حفزت هذه الأفعال على إسقاط النظام، فإن ذلك بحد ذاته لن يحقق شيئاً لحل المشاكل متعددة الأوجه التي سيخلفها الصراع: تقلت الأجهزة الأمنية وعمالها المدنيين من أي عقل والتوترات العميقة بين الطوائف ووجود معارضة شديدة الانقسام.

أما اليوم، فإن المقترح الذي يحظى بأكثر قدر من الجدية هو تسليح المعارضة. لقد قالت دول الخليج بأنها مستعدة لذلك وقد تكون بدأت بالفعل بتسليح المعارضة؛ وقد يكون من غير الواقعي وقفها. إلا أن ذلك أيضاً يمكن أن يغرق البلاد أكثر فأكثر في حرب أهلية دموية دون احتمال للحل في المستقبل المنظور ومن المؤكد أنه سيدفع إلى خطوات مضادة من قبل حلفاء النظام، مما سيكتف الحرب بالوكالة التي بدأت بالاندلاع. إضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن الأسلحة يمكن تمريرها عبر لبنان، مما سيضمن بالتأكيد انتقال الصراع الأهلي في سورية إلى جارتها الهشة أيضاً.

ثمة العديد من الأصوات في العالم العربي وفي الغرب تدعو إلى إسقاط النظام بصرف النظر عن التبعات. إن هذا لا يمثل وسيلة للمساعدة في التغلب على المخاوف التي يشعر بها الناس داخل سورية وخارجها في ما يتعلق بتداعيات مثل ذلك السيناريو: عدم الاستقرار والدخول في المجهول على المدى البعيد. حتى مؤيدو الأسد توقفوا عن المجادلة بأن ما يزال لديه الكثير مما يقدمه؛ وبدلاً من ذلك، فإنهم يدعون بأن أي بديل سيكون أسوأ بكثير. وهذه هي وجهة النظر السائدة بين الأقليات في سورية؛ كما أن هذه وجهة نظر كثيرين داخل النظام من المستعدين لقبول التغيير السياسي لكن طالما لا يترتب على ذلك تصفية النظام بأسره.

كل هذا يؤكد على ضرورة العمل على عملية انتقالية منظمة ومتفاوض عليها لإشراك جميع هذه المكونات ولمحاولة التعامل مع جملة كبيرة من التحديات في المرحلة ما بعد الانتقالية والموصوفة أعلاه.

أوثق حلفاء النظام - إيران وحزب الله - قدموا في معظم الأحيان دعمهم غير المشروط له، مشددين على أن النظام ضحية مؤامرة أجنبية تستهدف عضواً في ما يسمى محور المقاومة. تظهر تقارير منتظمة بأن هؤلاء سعوا للتواصل مع شخصيات المعارضة، على أساس استكشاف احتمالات التسوية. لكنهم يستمرون في الإغراق على النظام بدعمهم السياسي والمادي دون أن يستعملوا نفوذهم الكبير للضغط على دمشق لتغيير مسارها. وسيضاءل احتمال قيامهم بذلك كلما شعروا بأن أعداءهم يسعون لإنقاذ المعارضة وكلما رؤوا بأن الأزمة تتحول إلى حرب إقليمية بالوكالة.

أما الدول العربية التي تقود الجهود الرامية إلى الإطاحة بالنظام - خصوصاً قطر والسعودية - فمن شأنها أن تزيد من حدة الاستقطاب داخل المجتمع السوري وأن تخيف بعض مكوناته الرئيسية. إن ميولهم الدينية، ودفاعهم اللفظي عن الإصلاحات الداخلية ودفاعهم الفعلي عن قمع البحرين لأغلبيتها الشعبية تجعلهم أبطالاً مشكوكاً بهم للدفاع عن الحرية الشخصية وحقوق الإنسان. إن أولويتهم هي الإطاحة بنظام موالٍ لإيران، وليس الانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية.

من جهتها، ترحب البلدان الغربية بسقوط النظام لكنها مترددة وغير متأكدة من كيفية القيام بذلك، خصوصاً فيما يتعلق بالولايات المتحدة، الفلقة من تبعات التغيير في سوريا. بشكل عام، لجأ هؤلاء إلى مزيج من الغضب والعقوبات المتصاعدة. التعبير عن الغضب يفترض مصادقية أخلاقية لا تتمتع بها فعلياً لا الولايات المتحدة ولا أوروبا في هذا الجزء من العالم؛ أما العقوبات - وهي العلاج المفضل عند انعدام خيارات أخرى - فإنها لن تؤثر في حسابات النظام بل سترسّخ من انهيار اقتصادي يمكن أن يحوّل أزمة اجتماعية - سياسية إلى أزمة إنسانية شاملة.

نظراً لافتقار واشنطن وحلفائها الأوروبيين إلى الأفكار الجيدة، فإنها تبدو في حالة انتظار لا متناهية لحدوث شيء ما - تنامي الاحتجاجات كما حصل في ساحة التحرير في القاهرة (والنظام يضمن عدم حدوث ذلك)؛ توحد المعارضة (وهو هدف خيالي إن لم يكن مضللاً)؛ انقلاب داخل القصر (يصعب التفكير به عندما يبدو الأسد لا غنى عنه للحلقة الداخلية التي تحيط به)؛ تحول طبقة رجال الأعمال من جانب إلى آخر (وقد حدث هذا أصلاً - لكنه لم يحدث أثراً ظاهرياً)؛ انضمام حلب أو دمشق إلى الانتفاضة (وقد فعلنا ذلك إلى حد كبير)؛ أو تضاعف عمليات الانتشاق (وسيجد ذلك، لكن فقط عندما يشعر الضباط والمسؤولون بأن النهاية قد دنت).

روسيا تدعي الحياد إلا أن أفعالها تُكذّب مزاعمها. في 4 شباط/فبراير، استعملت الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن قدمته الجامعة العربية ودعمه الغرب لإدانة العنف وإقرار مقترح المجموعة الإقليمية لانتقال سياسي. وكان لموسكو العديد من الأسباب - خصوصاً أنها ما تزال تفكر بالسابقة الليبية، عندما استعمل قرار لدعم تدخل محدود كرخصة لتغيير النظام؛ كما أنها تعارض نزعة التدخل التي يبديها الغرب؛ وتخشى عدم الاستقرار الإقليمي؛ وتقلق من تحقيق الإسلاميين للمكاسب في حديقتها الخلفية.

بصرف النظر عن هذه التبريرات، فإن ما أخفقت روسيا في فعله هو تقديم مبادرة بديلة قابلة للحياة خاصة بها. بدلاً من ذلك، فإنها شجعت الأسد، دون حماسة، على "تسريع" عملية الإصلاح وحثت المعارضة

IV. الفرصة الضئيلة أمام مهمة عنان

والدول التي تدعم المعارضة (الدول العربية وتركيا). وينبغي أن تضع جملة من المبادئ الملزمة، مع جدول زمني مفصل وتفاصيل يتم تحديدها عن طريق المفاوضات بين الطرفين:

- إصلاح الأجهزة الأمنية لضمان أن تصبح جميع القوات المدنية في المحصلة تحت سلطة وزارة الداخلية وجميع القوات العسكرية تحت سلطة وزارة الدفاع، من خلال:
- إعادة هيكلة الجيش والشرطة؛
- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية تدريجياً لكن كلياً. قد تلجأ هذه الأجهزة، من أجل تقويض المرحلة الانتقالية، إلى افتعال أحداث عنف والسعي لنشر الفوضى؛ ولمواجهة هذا التهديد، ينبغي وضع مراقبين دوليين في هذه الأجهزة في الوقت نفسه الذي تجري فيه عملية الإصلاح؛
- تفكيك شبكات عملاء النظام من المدنيين وجماعات المعارضة المسلحة؛
- إجراء انتخابات مبكرة للرئاسة ولجمعية تأسيسية تحت إشراف مراقبين دوليين وعرب. لا يتم إعطاء أي دور للأجهزة الأمنية الحالية في الإشراف على الانتخابات؛ بل يمكن تكليف عناصر من الجيش والشرطة، اللذين لم تشارك شرائح واسعة منهما في عملية القمع، بتوفير الأمن؛
- تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تضم تمثيلاً عادلاً للمكونات الداخلية والخارجية المختلفة للمعارضة؛
- حماية المجموعات الأكثر عرضة للعمليات الانتقامية بانتظار تأسيس جهاز قضائي انتقالي؛
- وضع آليات لعملية مصالحة وطنية ومصالحة محلية بين الأحياء التي مارست عنفاً متبادلاً.

V. الخلاصة

مع مرور كل يوم من العنف المتصاعد وارتفاع حصيلة القتلى، فإن احتمال التوصل إلى حلٍ سياسي يتراجع. إلا أن البديل واضح، وهو بديل بشع. إذا استسلم المجتمع الدولي لذلك القدر، فإن الجميع سيدفعون ثمناً باهظاً.

دمشق/بروكسل، 5 آذار/مارس 2012

ثمة عدد كبير من الأسباب التي تدفع إلى الشك في أن النظام سيقبل بمفاوضات وتنازلات ذات معنى. وإذا كان ذلك سيحدث، فإنه سيحدث فقط إذا اقتنعت القيادة، وعندما تقتنع، بأن ميزان القوى يميل لغير صالحها. ويمكن نظرياً تحقيق ذلك بطريقتين. أولاً، يمكن لميزان القوى العسكري أن يتحول بطريقة تفرض على النظام السعي إلى تسوية. وهذا يعيدنا إلى خيار المساعدة العسكرية الخارجية – ربما من دول الخليج – للمعارضة وإلى التبعات السلبية المذكورة أعلاه. في كل الأحوال، فإن الوصول إلى توازن في القوى العسكرية في أفضل الأحوال سيستغرق وقتاً طويلاً. في هذه الأثناء، سيحدث مزيد من الاستقطاب في البلاد ومزيد من التمزيق، مما سيقلص فرص التوصل إلى تسوية وتضاؤل احتمالات أن يتخلى أنصار النظام، الذين يعتبر دعمهم لمرحلة انتقالية حقيقية أمراً حاسماً، عنه. واقعياً، فإن هذا هو الخيار الأرجح؛ لكن ذلك لا يجعله الخيار الأفضل.

الخيار الثاني، وهو المستحسن، ينطوي على تحول في التوازن الدولي من خلال اجتذاب روسيا إلى مبادرة دبلوماسية حقيقية. بالنسبة للنظام، فإن موسكو قوة محورية: خسارتها ستعني خسارة عامل هام يسهم في المحافظة على التماسك الداخلي – الإدراك بأن المجتمع الدولي، في أعماقه، يبقى متردداً حيال التغيير السياسي الحقيقي. وهنا يأتي كوفي عنان: إذا استطاع الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن يقطع روسيا بدعم خطوة انتقالية، فإن النظام سيواجه الاختيار إما الموافقة على التفاوض بنية طيبة أو مواجهة عزلة شبيهة تامة بخسارته لحليف رئيسي.

لن يكون تغيير المقاربة الروسية سهلاً، لكنه ليس مستحيلاً. يبدو أن أولوية روسيا ليست المحافظة على القيادة السورية الحالية بحد ذاتها بل ضمان الاستمرار المؤسسي بالمحافظة على جهاز الدولة وما يمكن إنقاذه من الجيش.

إذا عاجلت الخطة الانتقالية المقترحة تلك المخاوف ومنحت روسيا دوراً هاماً في ضمان تنفيذها، تصبح مشاركة موسكو فيها ممكنة – خصوصاً إذا أمكن إقناعها بأن المسار الذي تتبعه حالياً يعاظم مخاطر حصول ما تخشاها أكثر من أي شيء آخر، أي الفوضى والحرب الأهلية، ومع مرور الوقت، تمكين القوى الإسلامية المتطرفة.

يواجه عنان تحديات كبيرة. يبدو النظام مصمماً على سحق الحركة الاحتجاجية ويعتبر أي تنازل بمثابة خطوة أولى نحو سقوطه. بعد أشهر من القمع الوحشي، لا تبدو المعارضة بمزاج يدفعها للتفاوض. إن الانخراط في حوار مع النظام دون تفويض واضح، ودون إطار محدد للمفاوضات أو دون دعم دولي يمكن أن يغيّر موقف القيادة السورية سيؤدي بالتأكيد إلى استعمال الأسد لزيارات المبعوث الخاص لتقديم نفسه على أنه محاور لا غنى عنه، وإلى إصدار التعهدات الفارغة ومحاولة كسب الوقت.

ثمة حاجة لاتخاذ خطوات على الأرض، بما في ذلك منح سورية للمنظمات الإنسانية الدولية إمكانية الوصول الفوري إلى المناطق التي عانت من أسوأ حالات العنف. أما أبعد من ذلك، فإن المبادرة الوحيدة التي يمكن أن تتاح لها فرصة النجاح هي تلك التي تتمتع بأكثر إجماع دولي ممكن – بما في ذلك الدول التي تدعم النظام (مثل روسيا)،

الملحق أ

حول مجموعة الأزمات الدولية

وجنوب إفريقيا، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وبنغلاديش، وبورما/ميانمار، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزستان، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوروبا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا وروسيا (شمال القوقاز)، وصربيا، وتركيا، وأوكرانيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلاً من الجزائر، ومصر، ودول الخليج، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، ولبنان، والمغرب، والسعودية، وسورية واليمن. ويشمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي كلاً من بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وغواتيمالا، وهايتي وفنزويلا.

وتحظى مجموعة الأزمات بتبرعات من الحكومات والمؤسسات الخيرية والشركات والمبرعين الأفراد. وحالياً تقدم التبرعات من الدوائر والوكالات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ووكالة التنمية النمساوية، ووزارة الخارجية البلجيكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الكندي للبحوث والتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية التشيكية، ووزارة الخارجية الملكية الدنماركية، ووزارة الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الفنلندية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، ومؤسسة إيد الأيرلندية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة الخارجية التركية، ووزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

أما المبرعون من المؤسسات والقطاع الخاص الذين يقدمون دعماً سنوياً و/أو إسهامات إلى صندوق مجموعة الأزمات "تأمين المستقبل" فيشملون صندوق العالم الأفضل، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة ويليام وفلورا هوبليت، وهيومانيتي يونائيد، وصندوق هنت ألين ناتيف، وجويش وورد ووتش، ومؤسسة كيمزي، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة جون دي وكاترين تي ماكارثر، ومعهد أوبن سوسايتي، ومؤسسة فيكتور بينتشوك، ومؤسسة رادكليف، وسيغريد روزينغ تراست، وصندوق روكفيلير براذرز، وفيفا ترست.

أذار/مارس 2012

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 130 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني ومستوى عال من الالتزام من أجل منع وحل النزاعات الخطيرة.

يقوم أسلوب مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث يتم وضع فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث نزاع عنيف. وبناء على معلومات وتقييمات من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم. يتم توزيع تقارير وبيانات مجموعة الأزمات بشكل واسع من خلال البريد الإلكتروني بما في ذلك إلى المسؤولين في وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، وهي في نفس الوقت متوفرة على الموقع www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في العالم. ويترأس مجلس الأمناء في مجموعة الأزمات كل من المفوض الأوروبي السابق للعلاقات الخارجية كريستوفر باتن والسفير الأمريكي السابق توماس بيكيرينغ. كما أن رئاسة هذه المجموعة ومديرتها التنفيذية منذ تموز/يوليو 2009 هي لوزير آربر، الرئيسة السابقة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ورئيسة الإدعاء العام في المحكمتين الدوليتين الخاصتين بيوغسلافيا السابقة ورواندا.

يتواجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما توجد كبرى المكاتب التابعة لها في واشنطن العاصمة (حيث تتواجد المجموعة ككيان قانوني) وفي نيويورك. كما يوجد مكتب أصغر حجماً في لندن إضافة إلى مكاتب ارتباط في موسكو وبكين. وتشغل هذه المنظمة حالياً تسعة مكاتب إقليمية (في بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام آباد، وإسطنبول، وجاكرتا، ونيروبي، وبريستينا وتبليسي). كما أن لها تمثيلاً ميدانياً محلياً في ثمانية عشر موقفاً إضافياً آخر (في أبوجا، وياكو، وبانكوك، وبيروت، والقاهرة، وكولومبو، ودمشق، ودبلي، والقدس، وكابل، وكاتمندو، وكينشاسا، وأوغانغو، وبورت-أوبرينس، وبريتوريا، وسراييفو، وسيؤول وطهران). وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 60 منطقة لنزاع قائم أو محتمل في أربع قارات. ويشمل ذلك في إفريقيا بوروندي، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ونيجيريا، ورواندا، وسيراليون، والصومال،

الملحق ب

تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2009

Israel/Palestine

- Ending the War in Gaza*, Middle East Briefing N°26, 5 January 2009 (also available in Arabic and Hebrew).
- Gaza's Unfinished Business*, Middle East Report N°85, 23 April 2009 (also available in Hebrew and Arabic).
- Israel's Religious Right and the Question of Settlements*, Middle East Report N°89, 20 July 2009 (also available in Arabic and Hebrew).
- Palestine: Salvaging Fatah*, Middle East Report N°91, 12 November 2009 (also available in Arabic).
- Tipping Point? Palestinians and the Search for a New Strategy*, Middle East Report N°95, 26 April 2010 (also available in Arabic and Hebrew).
- Drums of War: Israel and the "Axis of Resistance"*, Middle East Report N°97, 2 August 2010 (also available in Hebrew and Arabic).
- Squaring the Circle: Palestinian Security Reform under Occupation*, Middle East Report N°98, 7 September 2010 (also available in Arabic and Hebrew).
- Gaza: The Next Israeli-Palestinian War?*, Middle East Briefing N°30, 24 March 2011 (also available in Hebrew and Arabic).
- Radical Islam in Gaza*, Middle East/North Africa Briefing N°104, 29 March 2011 (also available in Arabic and Hebrew).
- Palestinian Reconciliation: Plus Ça Change ...*, Middle East Report N°110, 20 July 2011 (also available in Arabic and Hebrew).
- Curb Your Enthusiasm: Israel and Palestine after the UN*, Middle East Report N°112, 12 September 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Egypt/Syria/Lebanon

- Engaging Syria? Lessons from the French Experience*, Middle East Briefing N°27, 15 January 2009 (also available in Arabic and French).
- Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities*, Middle East Report N°83, 11 February 2009 (also available in Arabic).
- Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps*, Middle East

Report N°84, 19 February 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Lebanon's Elections: Avoiding a New Cycle of Confrontation, Middle East Report N°87, 4 June 2009 (also available in French).

Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy, Middle East Report N°92, 14 December 2009 (also available in Arabic).

Reshuffling the Cards? (II): Syria's New Hand, Middle East Report N°93, 16 December 2009 (also available in Arabic).

Lebanon's Politics: The Sunni Community and Hariri's Future Current, Middle East Report N°96, 26 May 2010 (also available in Arabic).

Nouvelle crise, vieux démons au Liban : les leçons oubliées de Bab Tebbaneh/Jabal Mohsen, Middle East Briefing N°29, 14 October 2010.

Trial by Fire: The Politics of the Special Tribunal for Lebanon, Middle East Report N°100, 2 December 2010.

Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?, Middle East/North Africa Report N°101, 24 February 2011 (also available in Arabic).

Uncharted Waters: Thinking Through Syria's Dynamics, Middle East Briefing N°31, 24 November 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-motion Revolution, Middle East Report N°108, 6 July 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion Suicide, Middle East Report N°109, 13 July 2011 (also available in Arabic).

Lebanon's Palestinian Dilemma: The Struggle Over Nahr al-Bared, Middle East Report N°117, 1 March 2012.

Now or Never: A Negotiated Transition for Syria, Middle East Briefing N°32, 5 March 2012.

North Africa

Popular Protests in North Africa and the Middle East (IV): Tunisia's Way, Middle East/North Africa Report N°106, 28 April 2011 (also available in French).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya, Middle East/North Africa Report N°107, 6 June 2011 (also available in Arabic).

Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi, Middle East/North Africa Report N°115, 14 December 2011 (also available in Arabic).

Iraq/Iran/Gulf

Iraq's Provincial Elections: The Stakes, Middle East Report N°82, 27 January 2009 (also available in Arabic).

Yemen: Defusing the Saada Time Bomb, Middle East Report N°86, 27 May 2009 (also available in Arabic).

U.S.-Iranian Engagement: The View from Tehran, Middle East Briefing N°28, 2 June 2009 (also available in Farsi and Arabic).

Iraq and the Kurds: Trouble Along the Trigger Line, Middle East Report N°88, 8 July 2009 (also available in Kurdish and Arabic).

Iraq's New Battlefield: The Struggle over Ninewa, Middle East Report N°89, 28 September 2009 (also available in Kurdish and Arabic).

Iraq's Uncertain Future: Elections and Beyond, Middle East Report N°94, 25 February 2010 (also available in Arabic).

Loose Ends: Iraq's Security Forces between U.S. Drawdown and Withdrawal, Middle East Report N°99, 26 October 2010 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen between Reform and Revolution, Middle East Report N°102, 10 March 2011 (also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears, Middle East Report N°103, 28 March 2011 (also available in Arabic and Kurdish).

Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt, Middle East Report N°105, 4 April 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VIII): Bahrain's Rocky Road to Reform, Middle East Report N°111, 28 July 2011 (also available in Arabic).

Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Middle East Report N°113, 26 September 2011 (also available in Arabic).

Breaking Point? Yemen's Southern Question, Middle East Report N°114, 20 October 2011 (also available in Arabic).

In Heavy Waters: Iran's Nuclear Program, the Risk of War and Lessons from Turkey, Middle East Report N°116, 23 February 2012.

Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan, Middle East Report N°118, 12 March 2012.

International | **Crisis Group**

WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

International Headquarters

149 Avenue Louise, 1050 Brussels, Belgium • Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
Email: brussels@crisisgroup.org

New York Office

420 Lexington Avenue, Suite 2640, New York 10170 • Tel: +1 212 813 0820 • Fax: +1 212 813 0825
Email: newyork@crisisgroup.org

Washington Office

1629 K Street, Suite 450, Washington DC 20006 • Tel: +1 202 785 1601 • Fax: +1 202 785 1630
Email: washington@crisisgroup.org

London Office

48 Gray's Inn Road, London WC1X 8LT • Tel: +44 20 7831 1436 • Fax: +44 20 7242 8135
Email: london@crisisgroup.org

Moscow Office

Belomorskaya st., 14-1 – Moscow 125195 Russia • Tel/Fax: +7-495-455-9798
Email: moscow@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 different locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details.

www.crisisgroup.org